



## مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: اشكالية المواطنة في الخطاب الاسلامي المعاصر

اسم الكاتب: د. امل هندي الخزعل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/51>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/07 17:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

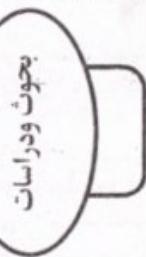
تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



أشكالية المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر

الدكتور

الدكتورة أمل هندي الخز على<sup>(\*)</sup>



المقدمة

الاستفادة من مجرى التطوير الحاصل في مجال الفكر السياسي والحقوقي الحديث والتشريعات الدولية المتمحورة حول مفهوم المواطنة، من هنا تجلّي المسؤول الرئيسي لهذا البحث الذي يدور حول ماهية المواطنة وسياق تطورها التاريخي، ومن ثم كيف تعاطى الخطاب الإسلامي المعاصر مع هذه المسألة وطبيعة التصورات التي طرحتها من أجل تحقيق العناصر المقررة لمبدأ المواطنة في إطار محاولاته لتقديم وبلورة رؤية متكاملة للمواطنة وشروطها واجباتها.

لهذا وضعت هيكالية البحث لشتمل محوريين اساسيين يتناول المحور الأول ماهية المواطنة وتحديد صيرورتها التاريخية وبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيما يتناول المحور الثاني موقف الخطاب الإسلامي المعاصر من مفهوم المواطنة في معرض رده على

تمثيل هذه الدراسة قراءة أولية لمفهوم المواطنة الذي احتل حيزاً مهماً في الاشغال الفكرية والسياسية باعتباره مدخلاً إلى ارساء انظمة الحكم الديمقراطي، واساساً لعملية الاندماج الوطنية، وحجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة. فمنذ ارستوطو كانت المواطنة تثير الاستلة حول نوعية المجتمع الذي نريد أن نعيش فيه وكيف تطور ذلك المجتمع حتى أصبح على ما هو عليه الان، ومدى قوته وضعف البناء السياسي الحاضر وكيف يمكن تحسينه.

كما تعالج هذه الدراسة كيفية المقاربة الإسلامية لمفهوم المواطنة من خلال التطرق لاراء وطروحات ممثل الخطاب الإسلامي المعاصر الذينتناولوا موضوع المواطنة في الدولة الإسلامية وتحديد مضامينها الأساسية سواء بالرجوع إلى اسسات المرجعية الإسلامية القائمة على قاعدة المساواة وعدم الاركان في الدين، او في

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

هيئة اجتماعية يجمع بين أعضائها وحدة تاريخية ونمط من العادات والشعائر.

بهاذا المعنى نادت فكرة المواطنة بتحمل كل امرئ لمسؤولية سياسية ودافعت -بالنالي- عن التنظيم الازادي للحياة المجتمعية ضد كل انواع المنطق غير السياسية<sup>(٢)</sup>. فالانسان وفقا لهاذا المنطق حيوان سياسي ولا يمكن تحقيق الحياة الطبيعية، حياة تتطابق مع الطبيعة البشرية الا كجزء من مجتمع سياسي فقط، فالدولية الطبيعية للكائنات البشرية هي الدولة المدنية<sup>(٣)</sup>. هذا ما اكده "ارسطو" في كتابه السياسي عندما اعتبر الشرط الطبيعي للكائن البشري هو ان يكون عضوا في المجتمع السياسي، اي ان يكون مواطنا<sup>(٤)</sup>.

وهذا التحديد لمفهوم المواطنة وارتباطه بمفهوم المدنية ومفاهيم السياسة العقلية والوضعية للحكم، تم اعتماده من قبل الحضارة الغربية في تطورها الحديث، عندما اعتمدت الترابط التاريخي القائم بين الفرد وجود اقليمي معين كأساس للعصوبية فيها مع استثناء من لا ينطبق عليه هذا الشرط من حقوق المواطنة الكاملة.

وتكرس هذا الفهم في طروحات العديد من المفكرين الغربيين ومنهم المفكر "جان لوك" الذي يؤكد على ان المجتمع المدني

الاراء التي تحاول تغييب فكرة المشاركة عن الفكر الاسلامي. هذا فضلا عن تناول اهم المواقبع المتعلقة بالمواطنة والتي مازالت تتغير اراء مختلفة في صفحات الخطاب الاسلامي المعاصر.

#### المبحث الأول ماهية المواطنة وسياق تطورها التاريخي

اذا كانت هذه الدراسة تعتمد المواطنة كمفهوم ااسي، فان تحديد ماهية المفهوم تبدو امرا ضروريا ومهما، لا تنافي حاجة دائمة لمعرفة المعنى الدقيق للمصطلحات التي تداولها في كل بحث علمي خاصة في الدراسة الاكاديمية التي لا تستقيم من دون امعان النظر في معنى الاصطلاح الذي تعتمده من حيث اطاره المفاهيمي ودلائله ونطاق اختصاصه وعلاقته بالمفردات والمفاهيم المقاربة.

من هنا المنطلق مستتناول مفهوم المواطنة وحدودها وطبيعتها ومراحل تطورها وصولا الى الحاله التي استقر عليها المفهوم في عصرنا الحاضر.

**اولا: التعريف بمفهوم المواطنة.**  
اذا بحثنا في اصل الكلمة مواطن الانكليزية "Citizen" سنجد بانها تتحدر من اصول لاتينية بمعنى الفرد الذي يشارك في الشؤون المدنية<sup>(١)</sup>. ومفهوم المدنية كان يغدو في الاصطلاح اللاتيني القديم معنى التنظيم السياسي في منطقة ما<sup>(٢)</sup>، فالمدينة قبل ان تكون ارضا هي

فالمواطنة بحسب موسوعة الكتاب الدولي هي "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم"<sup>(١)</sup>، وبحسب موسوعة كولبير تعرف المواطنة بانها "أكبر اشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"<sup>(٢)</sup>.

وجماعت موسوعة دائرة المعارف البريطانية أكثر وضوحاً في ربط المواطنة بالدولة فقررت بأن المواطنة "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة... وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة"<sup>(٣)</sup>. وفي إطار تحديد لها لعلاقة المواطنة بالدولة لم تغفل تلك الموسوعات ما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، إذ تسبغ المواطنة على المواطنين حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، والاشتراك في تسيير امور المجتمع تسييراً مباشراً او غير مباشراً، كما انها تخلق تضامناً في اداء بعض الواجبات كالدفاع عن البلد ودفع الضرائب<sup>(٤)</sup>.

ولا شك ان اكتساب تلك الحقوق واداء الواجبات يكون مرتبطة او منبثق من الحصول على جنسية البلد الذي ينتمي اليه الشخص، مع ذلك لابد من التمييز بين المفهومين (الجنسية والمواطنة) حيث يختلف الامر لدى البعض فلم يفرقوا بين الاصطلاحين من الناحية القانونية. وهذا ما يلتفت اليه "النورين" عندما

هو ليس الدولة الطبيعية، فالمجتمع المدني اختراع بشري وتحسين يجري على الطرف الطبيعي ويضيف طالما نعيش في مجتمع مدنى حيث ان الطبيعة لم تعدنا لنكون مواطنين، فلا بد ان تكتسب صفات المواطنة<sup>(٥)</sup>.

من جانبه، يمزج "روسو" بين السيادة والمواطنة فيؤكد ان كل فرد ينتمي الى الامة يملك صفة المواطنة، اي انه يسهم في المواطنة ويصبح له الحق في هذه الصفة، وهذا يعني ان كل فرد في المجتمع يملك حقاً يعلو على كل قانون وضعى ويفرض على المشرع احترامه وهو حق المواطن، معبقاء الفرد جزءاً مكوناً للامة التي هي وحدها صاحبة السلطة العامة<sup>(٦)</sup>.

اما "هوبس" فيخرج عن هذا السياق العام عندما يعتبر المواطن هي الصفة التي تكتسب من خلال الانتماء لمجموعة من الناس من ذوي الارادات المختلفة ويختلف وبالتالي عن مصطلح الرعية الذي يطلق على افراد الدولة فقط حين يصبح الفرد عضواً في دولة ما<sup>(٧)</sup>. وبهذا التعريف لا يتشرط هوبس وجود سلطة او ارادة مركزية لاكتساب حقوق المواطن، وهو طرح يأتى بالتأكيد ضمن التصور العام لمسألة العقد الاجتماعي كما وصفه هوبس. ويبقى فهم المواطن باعتبارها انتفاء للامة وارتباطها بكيان سياسي، هو الفهم الشائع وهو ما نكرس في اغلب الموسوعات الفكرية التي نظرتلتعریف مفهوم المواطن.

المشاركة السياسية لتشمل الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم ومصالحهم بحرية<sup>(١٥)</sup>.

وتتبع أهمية البعد الاقتصادي من ضرورة تمنع المواطنين بعد ادنى من الحقوق الاقتصادية حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه نتيجة للقدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالانصاف. وبذلك تتجاوز المواطنة مسألة ولاء الدولة، لتصبح هي ملكية الدولة اي يصبح المواطن هو الشريك الثاني في الدولة<sup>(١٦)</sup>.

هكذا، تعددت تعريفات المواطنة وتشعبت بحيث لا يستطيع الباحث ان يقف على تعریف جامع مانع وثابت لها، لاسيما مع تداخل المفهوم مع مفاهيم اخرى كالوطنية والجنسية والرعوية، وقد يعزى الامر الى كون المواطنة مصطلح سياسى متحرك وفيه صيرورة تاريخية مستمرة و يجعل بالتالي صعوبة اعطاء تعريف لمفهوم يتطور بتطور المجتمعات وتتجاوزاً لتلك الصعوبة يلجأ البعض الى تعريف المواطنة من خلال تحديد اهم مقوماتها ومنها:

1. إن المواطنة تجسد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر

يؤكد ان الجنسية او الوطنية تدل على انتماء المرء الى دولة قومية وتخلق تضامناً في اداء الواجبات، بينما تمنح المواطن حقوقاً سياسية ووفقاً لذلك لا تعود المواطن قابلة للتماهي بالوعي القومي، بل هي فكرة تتادي بتحمل كل امرى لمسؤولية سياسية ويضيف بأن ما تستوجبه المواطن لليس وجود دولة كلية القدرة بل وجود مجتمع قومي، اي ترابط شديد بين المجتمع المدني والنظام السياسي والدولة<sup>(١٧)</sup>.

بهذا أصبحت المواطننة في المجتمعات المعاصرة تعنى الهوية المشتركة التي تعمل على اندماج جماعات قد تكون متباعدة اصلاً وتتوفر لهم مصدر الوحيدة طبيعية، فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة الى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته، اي انها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة المواطنين في تحرير شؤونهم.

المواطنة، وفقاً لذلك، تجعل الفرد هو أساس الشرعية السياسية وجزء من الجماعة التي تنتخب الحكومة، وهو ايضاً مصدر العلاقات الاجتماعية، ومكون أساسى من مكونات المجتمع، وبذلك تتطوى المواطننة على بعد قانوني فضلاً عن بعدها السياسي، فهي هوية وتعبر عن انتماء الفرد الى مجتمع سياسي<sup>(١٨)</sup>. وفي الاونة الأخيرة بدأ بعض الباحثين توسيع مفهوم المواطننة ليتعدى جانبيها القانوني والدستوري وضمانت

الحضارات. ولا يمكن التصور أن عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد في الانظمة المعاصرة، ومن وضع التابع إلى وضع المواطن، كانت عملية سهلة بل لابد أنها كانت مخاضاً عسيراً استغرقت زمناً طويلاً وترتبط عليه تقديم تضحيات عديدة شارك فيها المواطنون والمفكرون والسياسيون.

**ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة:**

إذا كان أقرب معنى للمواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الأغريق والذي شكلت الممارسة الديمقراطيّة نموذجاً لها<sup>(١٨)</sup>، فإن ذلك لا ينفي القول بأن تاريخ المواطن هو تاريخ سعي الإنسان من أجل الانصاف والعدل والمساواة ولاشك أن السعي من أجل تلك المبادئ يعبر عن فطرة إنسانية أقدم من عصر دولة المدينة<sup>(١٩)</sup>. فقد استمر الصراع عبر العصور من أجل تأكيد الإنسان لذاته والمعطالية بحق المشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات والشراكة في الطبيعتين، وتصاعد ذلك الصراع ليأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضاراة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الأغريق والرومان<sup>(٢٠)</sup>.

وينتلون بالتسامح تجاه التنوّع الذي يزخر به المجتمع.

٢. من أجل تحسيد المواطننة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن الإنماء، أو الطبقة الاجتماعية، أو العرف أو الثقافة، أو أي وجه من أوجه التنوّع بين الأفراد والجماعات.

٣. على القانون أن يقدم الضمانات لمنع أي تعديات على الحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضاً ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الانصاف، كما أن على القانون أن يمكن الأفراد من أن يشاركون بفعالية في اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتهيون إليها.

لتوضيح لنا مما نقدم بأن المواطننة صفة تتحق بالفرد بسبب علاقته بالوطن وترتبط على ذلك أن تكون للمواطن حقوق سياسية تضمن المشاركة السياسية الفعالة، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية.

ومبدأ المواطننة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ولا بد أن يكون قد تأثر عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعائد المجتمعات وبقيم

تصورها للشعب الذي استبعد الأجانب والرقيق<sup>(٢٣)</sup>.

اما الحضارة الرومانية فقد اعتمدت رغم ارستقراطيتها - مبادئ مهمة كالمساواة والشرعية خاصة خلال ما سمي بالمرحلة التشريعية التي جرى التأكيد فيها على مسألة ديمقراطية الحكم وتحرير الشعب والأفراد والمستضعفين<sup>(٤)</sup>. كما ساهم الرومان في تقديم ذلك الهيكل الذي بنت عليه الحضارة الحديثة نظمها السياسية والقانونية بصفة عامة، وكل ما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة بصفة خاصة.

وبعد ان اندثرت التجارب الديمocrاطية المحدودة في دائرة الحضارتين الاغريقية والرومانية، تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال ما اصطلاح على تسميتها في اوروبا بالعصور الوسطى، حيث سادت الامبراطوريات الشاملة والملكيات المطلقة، وزال المفهوم الثنائي للمواطن ليسود مبدأ الرعية والطاعة المكرسة للملك، وبمبدأ الانتماء الى الكنيسة وذلك وفقا لخطوط طبقية حادة كان يمليها نظام الاقطاع السادس<sup>(٢٥)</sup>.

لقد استمرت تلك العصور المظلمة ما يقارب العشرة قرون (٣٠٠-١٣٠٠ م) ولم تنته الا بظهور بوادر النهضة الاوروبية التي كانت بمثابة الاستجابة لظروف تاريخية اطلقها عملية نشوء المدن التجارية

اما الاديان والتراث فقد جاءت لتنقضي على حالة الاحراق في النظرة الى الانسان ولتحاول اثبات حقه كرامة الانسان، ولتحاول اثبات حقه باعتباره انسانا قبل كل شيء<sup>(٢٦)</sup>. وكان ذلك من خلال وضعها اساسا للمساواة على من اراده الملوك وسلطنة الامبراطوريات، وغير اقامتها لاسس العدل والانصاف والمساواة فاتحة بذلك افاقا رحمة لسعى الانسان الى تأكيد ذاته وفضريته والمطالبة بحقوقه.

ونتيجة لكل ذلك حصل تغير تدريجي في نظرية الام الى حقوق المواطن وبدأت الحكومات تعترف مع الزمن ببعض الحقوق الاولية للانسان واخذت السلطة على عائقها مهمة تدوين ما شاع بين الناس من اعراف تتعلق بهذه الحقوق وصياغتها بشكل احكام ملزمة<sup>(٢٧)</sup>.

وينسب البعض الى الاغريق والرومان الخطوات الاساسية في وضع اسس مفهوم المواطننة والتاكيد على ضرورة المنافسة من اجل تقليل المناصب وأهمية ارساء اسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئا فهما ومطلوبا في حد ذاته.

فقد تجلت مساهمة الحضارة اليونانية - لا سيما في مدينة اثينا - في ارستانها لمبادئ المواطننة في إطار ممارستها للديمقراطية المباشرة ومن خلال الدعوة الى المساواة والحرية والمطالبة بحقوق الشعب على وفق

الكنيسة أو الإيمان الديني من جهة أخرى<sup>(٢٨)</sup>.

اما التحطيم النهائي لنظرية الحق الالهي في السلطة السياسية فقد كان يفضل نظريات العقد الاجتماعي، تلك النظريات التي اوجده المفكرون السياسيون بفضلها تفسيراً مدينياً للسلطة السياسية اساه الانسان الفرد وحقوقه في المجتمع وارجع نشأة السلطة السياسية والدولة والمجتمع السياسي والمدني الى الاراده الحرة للأفراد<sup>(٢٩)</sup>.

لقد انعكس تلك الافكار على الانظمة السياسية التي شهدت تطويراً كبيراً ساعد عليه ظهور الدولة القومية ذات السيادة وذات النظام القانوني الموحد فقد قام الفكر السياسي في دائرة الحضارة الاوروبية بصياغة مبادئ واستبطاط مؤسسات وتطوير آليات امكن بعد وضعها موضع التطبيقات تدريجياً تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة السلطة.

وتضمنت مواليق ومسائر الثورات الديمقراطية التي شهدتها العالم الغربي في غضون القرن الثامن عشر والتاسع عشر كالثورة الفرنسية والامريكية ومبانق الحقوق البريطانية، تتضمن مبادئ حماية حريات الأفراد وحقوقهم الطبيعية، مثلاً اكيدت أهمية الشعب الذي يمارس حق المشاركة السياسية من خلال البرلمانات التي اعتبرت مظهراً

وحركة الاكتشاف والتلوّح، فضلاً عن نتائج الحروب الدينية المدمرة التي قامت على قاعدة الانتقام المتعصب للفرقة الدينية.

لقد صاحب بسواد النهضة حركات اصلاحية دينية لسمحت في نقاوة مركز الدولة مقابل الكنيسة، وعدت مثل تلك الحركات ارهاصات اولية في عملية تثبيت حقوق الانسان وتعزيز اركان المشاركة السياسية من خلال تأكيدها على اهمية الفرد وحرية الانسان خاصة وأن الدولة لم تعد قائمة على الشرعية الدينية كنظيرية الحق الالهي، وإنما أصبحت تعبراً عن اراده البشر، الامر الذي ترتب عليه قدرًا كبيراً لحرية الانسان وتأكيده ذاتيه<sup>(٣٠)</sup>.

ترافق مع كل ما تقدم ظهور الفكر العقالي التجربى ويزداد تأثيره نتيجة لحركات الاصلاح وما تلاها من حركات النهضة والتغور في الحياة السياسية، وتحت التحوّلات السياسية الكبيرة والمهمة يفضل عقائد ونظريات سياسية سادت اوروبا وساهمت في بلورة وصياغة مفاهيم فلسفية تؤكد قيمة الفرد وحريته، ويقف في مقدمة تلك النظريات نظرية الحقوق الطبيعية من خلال تأكيدها على الحقوق المتساوية للآباء واعتبارها لقيم الحرية والكرامة والمساواة حقوقاً مرتبطة بالذات الإنسانية ولا يجوز المساس بها<sup>(٣١)</sup>، وارتكزت تلك النظرية على مبدأين هما ارضية المواطنة من جهة، وعلى ارضية فصل المواطنة عن عضوية

وبفضل الديمقراطية لم يعد الانسان مجرد فرد في رعية بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية وفي مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين وعزلهم حق الحرية حرية التفكير والتعبير والاجتماع وانشاء الاحزاب والجمعيات وغير ذلك<sup>(٣٣)</sup>. اذن مفهوم المواطن المعاصر نشأ في رحم المجتمع الغربي في دولة ناضج ترتيبها السياسي والمؤسسي في رقعة جغرافية محددة، وكان التعبير عن حق المواطن مرتبطة دائماً بحق ممارسة أحد ابعاد المشاركة او كل ابعادها، كما ارتبط المفهوم عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية فضلاً عن المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتولي المناصب العامة. ولكن هل يعني ذلك احتكار العالم الغربي للمفهوم ومضمونه الاساسية وهل يعني غياب كلمة المواطن في الحضارات الأخرى لاسيمما الحضارة الاسلامية - غياب دلالات المفهوم ومضمونه الاساسية. سناحوا على الاجابة على هذا السؤال من خلال استعراض الطروحات السياسية للخطاب الاسلامي المعاصر.

من مظاهر مشاركة الطبقات الشعبية في الحياة السياسية<sup>(٣٠)</sup>. وتدريجياً اتسع نطاق شمول مبدأ المواطننة لفئات واسعة من المواطنين، وتحسنت اليات ممارسته فزاد تأثيره على ارض الواقع حتى أصبح جميع المواطنين يتمتعون بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية تعبرأ عن كون الشعب مصدر تلك السلطات، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل اتسعت رقعة مراعاة مبدأ المواطننة جغرافياً وتعددت ابعاده لتشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي<sup>(٣١)</sup>.

وبذلك كانت المواطننة وحسب تعريف احد الباحثين "الابن الشرعي لترويج الدولة الامة مع الديمقراطية"<sup>(٣٢)</sup> فقد تطورت الدولة عبر مؤسساتها من سلطة الكنيسة في العصر الوسيط الى السلطة الزمنية ومن ثم الى سلطة المؤسسات الديمقراطية الحديثة حيث احتضنت الاخيرة المواطننة حتى أصبح الامر الخاص بتكون روح المواطننة يبحث في اطار كل ما من شأنه ان يسهم في تكوين الديمقراطية، ويبحث اصبحت الديمقراطية المعاصرة اطاراً لممارسة الانسان حقوق المواطننة لأن تلك الحقوق تمثل المحور الرئيسي في النظرية والممارسة الديمقراطية وينبع تعريف المواطن نفسه من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام حقوق المواطن للجميع.

الدستوري والمؤسس بما يمكن المسلمين عن تحقيق مقاصد الشريعة وتطبيق مبادئها التي تراعي اختلاف الزمان والمكان<sup>(٢٨)</sup>.

٣. اساءة فهم او تفسير بعض المفاهيم والأنظمة التي شهدتها مسيرة التاريخ الإسلامي كمفهوم اهل الذمة ونظام الجزية واغفال الجانب الاجابي الذي انطوت عليه تلك القضايا في حينها.

وبتصدي الخطاب الإسلامي المعاصر لتلك المحاولات التي تحاول تغريب فكرة المواطن كمشارك وفكرة المواطننة كعملية مشاركة في الإسلام وذلك من خلال التأكيد على أن الدين، الذي يشكل جزءاً من الهوية لم يكن يشكل حجر عثرة اطلاقاً أمام ممارسة المواطن لمواطنته أو كسب حقوقها في الدولة الإسلامية فالمسلمون - وبفعل ما يحمله الإسلام من منظور انساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات الى جانب مبادئ العدل والانصاف - اقتربوا بفضل تلك المبادئ الإسلامية الجوهرية من مفهوم المواطننة، وتنعم المسلمين بحقوق متساوية كأعضاء في المجتمع السياسية<sup>(٢٩)</sup> بل كان لزاماً عليهم المشاركة النشطة في إدارة أمور المجتمع من خلال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر التي نص عليها القرآن الكريم كخاصية للمجتمع الإسلامي (ولتكن ملخصاً أمثلة

### "المبحث الثاني"

#### "المواطنة في الخطاب الإسلامي السياسي المعاصر" أولاً: في اشكالية المفهوم:

يعتبر بعض الباحثين المعاصرین الحديث عن المواطننة في الإسلام أمراً غريباً، فغياب المواطننة - حسب برنارد لويس - يمثل حقيقة تاريخية مميزة في الفكر الإسلامي<sup>(٣٠)</sup>، وإن مفهوم الجماعة السياسية في الإسلام - وكما يؤكد "محمد اركون" - يخلو من أيه محاولة لتطوير سياق المواطننة كشرط ضروري ليس لنشوء حكم القانون فحسب، بل لظهور المجتمع المدني الذي يستطيع السيطرة على سلطة الدولة<sup>(٣١)</sup>.

ويبدو أن هؤلاء الباحثين وغيرهم إنما ينطلقون في انتقادهم لمفهوم المواطننة في الإسلام، من نقاط عديدة لعل أهمها<sup>(٣٢)</sup>:

١. أن القاموس الإسلامي لا يتضمن كلمة مواطنة بل يتضمن مقابل لها يستخدم بمعنى ابن البلد وهي كلمة تخلو بدرجة كبيرة من اية مضامين او ايحاءات لكلمة مواطن الانكليزية Citizen المنحدرة من اصول لاتينية.

٢. التركيز على تلك الفترات التي هبط فيها حكم المسلمين الى مظاهر الاستبداد عندما سخر الحكام الفكرو الاسلامي السياسي السادس في كل عصر من العصور لنشرير حكمهم، الامر الذي ادى الى اهمال الجانب

بينما يستند المفهوم الاسلامي للجماعة السياسية على الدين، ولا جل ان يتمتع الفرد بكامل شروط المواطننة عليه ان يكون مسلما، بينما تعتمد مكانة غير الاعضاء على صلتهم التعاقدية مع المجموعة الاصلية<sup>(٤١)</sup>.

ولم يكتف الخطاب الاسلامي المعاصر بمحاولات التأكيد على ان للإسلام تصورات واضحة لبلورة مفهوم المواطننة يتجاوز التمايزات المختلفة بين ابناء الدولة الواحدة من اجل بناء مجتمع انساني متماضك يتساوى فيه جميع ابناء الوطن الواحد، بل ذهب ابعد من ذلك عندما اكدا ان المرجعية اليونانية لم تكون مرجعية للحضارة الاوروبية الحديثة وحدها، فالحضارة العربية تعاملت مع التراث اليوناني كاحدى المراجعات العالمية انتذاك، وبصيغة كانت الحضارة العربية بمثابة المشروع الحضاري العالمي المستوعب لعملية التواصل والتائف، والاطلاع على الفكر الفلسفى والفقهي العربي يوضح ان ذلك الفكر قد تضمن مفهوم المواطننة ومفاهيم السياسة العقلية والوضعية للحكم<sup>(٤٢)</sup>.

وهذا يعني ان غياب كلمة المواطن في اللغة العربية لا يعني ان الحضارة العربية لم تتعامل مع جوهر المفهوم ومضامينه الاساسية فضلا عن ذلك، فان المفردات العربية ذات المعانى التراثية القديمة، كالوطن والمواطن، قد حملت فى العصر

يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر<sup>(٤٣)</sup>. في ذات السياق يعتمد الخطاب الاسلامي المعاصر صحيفة المدنية كنموذج واضح تحدث بموجبه الاسس الفظرية السياسية كالشورى والاجماع وحرية المعتقد والبيعة، وصنفت تلك الصحيفة القبائل ليكونوا امة من دون الناس على انها الامة السياسية القائمة على مبدأ التناصر والمساواة بين جميع الفئات العقائدية ومنع العدوان على حرية الاعتقاد والممارسات المرتبطة به<sup>(٤٤)</sup>.

واستنادا الى ما تقدم وحسب ما يؤكّد الخطاب الاسلامي المعاصر تمت الفرد في بدايات المجتمع الاسلامي بعضوية تامة وفوريّة في المجتمع السياسي بالمعنى الاجرامي للمواطننة النشطة بحكم كونه مسلما. وبذلك يمكن اعتبار مصطلح المسلم معدلاً دقيقاً للمصطلح الغربي "مواطن" بمعنى الفرد الكامل العضوية في المجتمع السياسي والذي له حقوق وعليه واجبات تحتم عليه المشاركة في الحياة العامة<sup>(٤٥)</sup>.

وبهذا يكون الاطار الفكري للمواطننة في الاسلام لا يختلف عن مفهوم المواطننة في صورتها المعاصرة، الا في نقطة واحدة، يشير إليها احد الباحثين، هي اساس المواطننة حيث تعتمد الجماعات السياسية الحديثة الترابط التاريخي القائم بين الفرد وجود اقليمي معين كاساس للعضوية،

يتضح مما تقدم ان الخطاب الاسلامي المعاصر لا يرى حرفاً من عملية التواصل الحضاري وتحمّل المفردات والمصطلحات معاني جديدة من تاريخ اخر ولكنها في نفس الوقت يؤكد ان ذلك النقل لم يكن نقلًا حرفياً ولا تقليداً اعمى، بل كان مقصوداً بفعل قناعات ترى ان الاقتباس شوط من شروط الترقى والتقدم والنهوض وان عملية التواصل لا تعنى التخلّي عن الشريعة الاسلامية كوسيلة للضبط<sup>(١٤)</sup>.

من هنا فان الترجمة العربية لمصطلح Citizen ship بالمواطنة يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموقعة، ويمكن استخدامها مفرونة بالسعى الى المساواة والمطالبة بالعدل والانصاف بالنسبة لجميع من يحمل جنسية الدولة.

#### ثانياً: شروط المواطنة في الخطاب الاسلامي المعاصر:

في عصرنا الحاضر اضحت تعبير المواطنة جزءاً من ثقافة اجتماعية وسياسية يعبر عنها بالحداثة، وجزءاً من نظام سياسي يقوم على الدستور، ودولة وطنية تقوم على السيادة الوطنية<sup>(١٥)</sup>، اي سيادة شعب على ارض محددة، وجزءاً من حقوق وواجبات ينتظم فيها الفرد بموجب عقد اجتماعي يضحي الفرد فيه مواطناً في دولة.

وهذا يعني ان مفهوم المواطنة بمعنى المشاركة من خلال

الحديث دلالات جديدة اكتنفها الوعي التاريخي المقارن للثقافات المتعددة والمتنوعة واعادة بعض المفكرين انتاجها في استجابة لعملية التماقф الجاربة اذالك، فاقتربوا من المفهوم الحقوقي الذي يحدد وضعية الفرد المقيم على ارض يسودها مجتمع ودولة لناحية الحقوق والواجبات في صيغة الوطني وابن الوطن<sup>(١٦)</sup>.

وعلى سبيل المثال عندما تحدث الطهطاوي واليستاني وبقية النهضويين المسلمين والعرب عن وطنية وابناء وطن في غضون القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فلما كانوا ينقذون مفهوم الدولة/الامة ومفهوم المواطن عضواً في هيئة اجتماعية سياسية هي هيئة المدينة التي نسبت من السراث العربي المتأثر باليونانية، لتحمل حملها ثقافة الدولة السلطانية وفقها، كما كان اولئك الفكريون يستجيبون لاحتاجات في التطوير الاقتصادي والتحديث الاداري والتعليمي كان يحفز اليه الانطلاق على التجارب الاوروبية، وصولاً الى تبني مفهوم الدستور والمواطنة في مطلع القرن العشرين<sup>(١٧)</sup>.

هذه المظاهر لثقافة وطنية دستورية نجد لها لدى العديد من المفكرين وبشكال قد تتفاوت في الزمن لكنها تتوافق في نمط الاستجابات الواحدة لتؤكد مسائلتين مهمتين الاولى، التأكيد على السيادة الوطنية، والثانية، المشاركة السياسية عبر مجالس تمثيلية.

وقد اعدت للعمل السياسي، وتأسسا على ذلك فان اهم شروط المواطنة، اضافة الى الاسلام، هو **الهجرة الى دار الاسلام** واتخاذها وطننا له<sup>(١)</sup>، استنادا الى قوله تعالى "والذين امنوا ولم يهاجروا فما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا"<sup>(٢)</sup>.

حيث تبين هذه الآية يحسب ابو الاعلى المودودي - اساسيين للمواطنة هي الایمان وسكنى دار الاسلام والانتقال اليها، فإذا كان المرء مؤمنا ولم يهاجر الى دار الاسلام ولم يتوطنه فلا يعد من اهل دار الاسلام، ويضيف بان الآية تقييد قطع كل الروابط مع الذين لا يهاجرون حتى روابط الولاء والولاية<sup>(٣)</sup>.

ولاشك ان الآية الكريمة قد افادت ثلاثة احكام خاصة وفي ظرف معين، فقد افادت:

- بوجوب الهجرة.

- بسقوط مواطنة من غير المهاجرين.

- القطعية التامة بينهم وبين المسلمين.

وهذه الاحكام الثلاثة لا يمكن الالتزام بها كقاعدة عامة ولم يدع بها احد في غير زمان الهجرة في عهد الرسول "صلى الله عليه وسلم"، هذا ما يشير اليه احد الباحثين ويطرح في المقابل ثلاثة شروط مقررة في المواطن هي:<sup>(٤)</sup>

الانساب الى الوطن اصبح هو الضابطة التي تجمع الافراد في بلد واحد تحت سلطة واحدة. والسؤال هنا، هل يعني ذلك ان مجمل القاعدة الاخلاقية للدولة القومية الحديثة المستندة الى مبادئ فقهية وولايات عرقية وقومية ضيقة تصبح مناقضا للدولة الاسلامية الحقة التي تسمى فوق الولايات المحددة وتتجه الى عموم الانسانية في اهدافها ومبادئها؟

ويترعرع عن هذا السؤال الجامع استلة فرعية عديدة فهل يعتبر كل المسلمين المتواجدين داخل الدولة والذين اتخذوا البقعة الاسلامية وطنًا لهم مواطنين في الدولة الاسلامية بدون قيد او شرط؟ وهل يعتبر كل فرد مسلم في العالم مواطنا في الدولة الاسلامية؟ وببقى السؤال الاكثر اهمية هو السؤال الذي يتعلق بموقف وموقع غير المسلمين داخل الدولة الاسلامية.

وبهذا الصدد يطرح الخطاب الاسلامي اجابات عديدة و مختلفة وسنعرض اولا للاراء التي تناولت شروط المواطنة بالنسبة للساكنين خارج اطار الدولة الاسلامية على ان نتعرض لاحقا لموقف غير المسلمين القاطنين داخل اطار الدولة الاسلامية.

#### ١. شروط مواطنة المسلمين خارج اطار الدولة الاسلامية.

اتجه فريق من المفكرين الاسلاميين على اعتبار المجتمع الاسلامي الموقع الاساس للولاء،

احضان الوفين اليها او عدم قبولهم حسب ما يقدره ولسي الامر من مصالح سياسية وكذلك الامر بالنسبة للMuslimين خارج حدود الدولة الاسلامية فهي وان كانت مسؤولة عن حمايتهم، الا انها تستطيع ان تعتذر عن ذلك مؤقتاً حينما لا ينفع لها ذلك<sup>(١)</sup>.

فإذا كان هذا الرأي يتعامل مع قضية منح المواطننة للساكنين خارج حدود الدولة الاسلامية تعاملًا واقعياً يأخذ بنظر الاعتبار وضع الدولة ومقدراتها وربما التزاماتها مع غيرها من الدول، فان اشتراطه لطاعة المسلمين داخل الدولة الاسلامية للامام منحهم حقوق المواطننة، لابد ان يخضع للمناقشة، ولا نقصد هنا بان طاعة الامام غير واجبة، وإنما نعني بان الدولة يجب ان لا تعاقب على عدم الطاعة وإنما تعاقب على من يريد ان يقوض اصل الدولة او يخل بامانها، وفي التاريخ الاسلامي شواهد عديدة اثبتت حقوق المسلمين المخالفين لولي الامر.

وهذا الرأي يشير اليه احد الباحثين المسلمين حينما يؤكد على ان عدم الطاعة وحده لا يخل بحقوق المواطننة حتى يتحول الى تخريب او محاولة لهدم الدولة<sup>(٢)</sup>. من جهة اخرى لا يمانع هذا الرأي في اتخاذ الهجرة اساساً للمواطننة، ولكنه يعتقد بان النصرة في الدين واجبة وعلى الدولة الاسلامية نصرة غير

- الاسلام فمن لم يكن مسلماً فهو اجنبي لا يستحق حقوق المواطن.

- بالنسبة للمسلمين خارج حدود الدولة الاسلامية والذين لا يعبرون البلد الاسلامي وطنًا لهم لا فعلًا ولا بالاصل فيشترط من اجل ان يكونوا مواطنين في الدولة الاسلامية ولكن يكتفى بحقوق المواطننة ان تقبلهم الدولة الاسلامية وتحمليهم صفة المواطننة.

- بالنسبة للمسلمين داخل حدود الدولة الاسلامية يشرط فيهم من اجل ان تكون لهم حقوق المواطننة اطاعة الامام وعدم الخروج عليه.

- وبهذا الطرح تصبح المواطننة منحة تستطيع الدولة ان تعطيها او لا تعطيها، فالذين هاجروا الى الدولة الاسلامية وهم من المسلمين امام الدولة خيارين حيالهم: اما ان تقبلهم كمواطنين وتحمليهم صفة المواطننة ويكون لهم - وبالتالي - كل حقوق المواطننة وواجباتها، او ترفض الدولة منهم صفة المواطننة فلا يكون لهم حق في المشاركة ولا في حماية الدولة المطلقة.

- ويشهد الباحث بهذا الصدد بالاتفاق الذي جرى بين رسول الله "صلى الله عليه وسلم" وبين قريش في صلح الحديبية فقد جاء في الصلح انه من اتي رسول الله "صلى الله عليه وسلم" من قريش بغير اذن ولیسه رده عليهم وان جاء قريشاً من مع رسول الله "صلى الله عليه وسلم" لم ترد عليه، فتلك الحادثة تؤكد ان للدولة الخيار في

**ثالثاً: غير المسلمين في الدولة الإسلامية:**  
 ظلت مسألة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي واحدة من المسائل التي تلح على الفكر الاجتماعي والسياسي في العصر الحديث وفي معالجته لهذا الموضوع ينقسم الخطاب الإسلامي المعاصر إلى اتجاهين، يرى الأول منهما أن المجتمع يقتصر على المسلمين وبالتالي يكون أول شرط المواطنة هو الإسلام فمن لم يكن مسلماً فهو اجنبي لا يستحق حقوق المواطنة<sup>(٥٤)</sup>، وينقسم رعایا الدولة الإسلامية إلى قسمين: رعایا مواطنون، وهم المسلمين، ورعایا غير مواطنين وهم غير المسلمين من أهل الكتاب الذين يصطلح عليهم "أهل الذمة"<sup>(٥٥)</sup>.  
 أما الاتجاه الثاني في الخطاب الإسلامي المعاصر فيحاول أن يطرح اتجاهات جديدة تتناءل مع الأوضاع الاجتماعية المستجدة ويعيد النظر في بعض الجوانب الفقهية التقليدية بشأن غير المسلمين، ويؤكد تأسيساً على ذلك - أن للانسان في الدولة الإسلامية أي كان مذهبه وجيشه حقوقاً ثابتة في العيش الكريم، وأن مبدأ الاستئناف الذي يشكل قاعدة الانطلاق في تحديد ماهية الأمة لا يعني الصفوة العقائد من حيث مكونات بناء الأمة، بل يقوم على طبيعة اشمل يدخل ضمنها أصحاب العقائد الأخرى ليشكلوا مع بقية

المهاجرين إذا تعرضوا للذى أو للمضايقة<sup>(٥٦)</sup>.

تأسيساً على ذلك تعتمد المواطنة على شرطتين أساسين هما<sup>(٥٧)</sup>:  
 أ. الاعتقاد بالاسلام كدين ومنهج في الحياة فاليمن هو الاساس الاول فلا يدخل المشرك ولا الكاذب المعاند لدار الاسلام جنسية هذه الدار، ولا مانع من دخول اهل الذمة لأنهم امنوا بسيادة الاسلام عليهم وتعهدوا بشرط الذمة.

ب. الامان بالكيان السياسي الاسلامي والتعهد بحماية دار الاسلام وتوسيعها، فكل مسلم معقد بالاسلام وبداره ودولته ومستعد للجهاد من اجل توسيع سيادته الحق في اكتساب الجنسية الاسلامية ولا يخرج من هذا الاصل الا الضرورات القاهرة التي يقدرهاولي الأمر.

ان الازاء السابقة تعتمد الايديولوجية اساساً ومنبعاً وحيدها للحقوق والقوانين والواجبات، وتؤكد وبالتالي على ان ليس للارض صفة حقيقة او قانونية في الاسلام الذي يعمل على تحويل العالم اجمع الى امة اسلامية، ولكنها في نفس الوقت لا بد ان تتعاطى مع الواقع الذي يجده انقسام العالم الى كيانات واجزاء متباعدة ودول لا تعتبر السيادة اهم حقوقها الاساسية وتعتمد الترابط التاريخي بين الفرد وجود اقليمي معن كاساس لمنح حقوق المواطنة وفرض واجباتها.

حقاً الذي من المواطن الذي يتمتع بشرطي المواطن (الإسلام-الإقامة) وهذه الحالة تستدعيها ضرورات العقيدة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بتولي موقع رئيسية في الدولة ذات مساق بعوبيتها مع ذلك فإن مواطنة غير المسلم الخاصة تعطيه -بحسب البعض- حقوقاً لا يتمتع بها صاحب المواطنة العامة، هذه الحقوق تخص حياته الشخصية في إكله وشربه وزواجه، وبعفي من واجبات مطلوبة من المسلم كالملاطفة عن محرمات معينة، وهي استثناءات محددة لا تخل بمبدأ المساواة في الدولة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

- وليخصم أحد المفكرين المسلمين المبادئ التي تتأسس عليها علاقة المسلمين مع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي بالاتي:
- ١. إن الإسلام اعترف بحق الكرامة لكل إنسان على اعتبار أن الإنسان مخلوق مكرم بغض النظر عن لونه أو عرقه أو ملته أو دينه.
- ٢. الاكراه من نوع في مجال العقائد والحساب موكل فيه إلى الآخرة أما في هذه الدنيا فالمطلوب هو التعاون على البر والخير بين أهل الديانات والمذاهب المختلفة.
- ٣. خلق الله الناس مختلفين في سنتهم والوانهم وعقائدهم لحكمة اقتصتها مشيئة، ولذلك فإن مهمة النظام الاجتماعي السياسي

الموطنين إمة واحدة يتمتع فيها الجميع بحقوق المواطن<sup>(٢)</sup>.

ويشهد هذا الاتجاه بالإيمانية الكريمة يا لها الناس انقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة<sup>(٣)</sup>، وكون الإسلام لا يميز في الكرامة وفي الحقوق الأساسية ما بين إنسان وآخر لا في العرق ولا في الجنس ولا في النسب ولا في المال عملاً بقول رسول الله "صلى الله عليه وسلم" ((لا فضل لعربي على اعجمي ولا لابيض على اسود الا بالقوى)).

وبالتالي مع ذلك فإن الدولة الإسلامية حسب أحد المفكرين - لا تفرق بين مواطنيها في مواطنتهم بالمعنى الذي يتزرون فيه بالخط العام للدولة في الفكر الذي يستند عليه أساسها ولأنه لا معنى للمساواة العامة بعيداً عن ذلك<sup>(٤)</sup>.

المساواة -أدنى- هي قاعدة التعامل في دولة الإسلام ويقي لغير المسلم حق الاختيار في أن يؤمن بأهداف الدولة والاسس التي قامت عليها، ويمثل الإسلام عمودها الفقهي، أو يرفض ذلك، فإن أقر بها و كان مسلماً فليس له ما يميزه عن بقية المسلمين غير مؤهلاته، وإن اختار الرفض فهو مجرّد من أجل اكتساب حقوق المواطنـة إن يوالى الدولة ويعترف بشريعتها<sup>(٥)</sup>.

ويتبين من ذلك أن غير المسلمين يعطى صفة المواطنـة إلا أنها تبدو مواطنة خاصة، فهي تعطي لصاحبيها

حدودها بالشروط التي يتفق عليها<sup>(١٣)</sup>. وذلك بموجب عقد هو عقد النمة الذي يتم بمقتضاه اعتبار غير المسلم في نمة المسلمين، اي في عهدهم وامانهم على وجه التحديد ولهم حق الاقامة في دار الاسلام على وجه الدوام<sup>(١٤)</sup>. وكان الغرض من هذا العقد تلبية احتياجات الواقع بعد الفتح الاسلامي والذي تم التمييز فيه بين دار الاسلام ودار الحرب على قاعدة المسالمة والمحاربة وعلى اساس ان دار الاسلام هي الدار التي تجري عليها احكام الاسلام، ويؤمن فيها بامان المسلمين سواء من كان مسلماً ام ذمياً<sup>(١٥)</sup>.

وفرض على اهل النمة "جزية" وهي مبلغ من المال يعتبر بدلاً عن المشاركة في القتال لنصرة دار الاسلام وفرض على الاشخاص غير المسلمين في البلاد التي يفتحها المسلمون نظير قيام الدولة الاسلامية بحمايةهم وحماية اوطانهم والدفاع عنها<sup>(١٦)</sup>. اما اهم الاحكام التي يختص بها اهل النمة فهي<sup>(١٧)</sup>:

- أ. لا يكون اهل النمة الا من اهل الكتاب اما المشركون والكافرون فلا نمة لهم مع الاسلام.
- ب. دفع الجزية.
- ج. يبقى اهل النمة على دينهم ويمارسون اعمالهم بحرية كاملة عدا ما يؤثر منها على البيئة الاسلامية.

الاسلامي ليسَ الغاء هذه الفوارق والاختلافات بل احترامها وتنظيمها.

٤. القاعدة العامة في التعامل مع غير المسلمين هي التي شرّعها النبي محمد "صلى الله عليه وسلم" لامته، وهي قاعدة لهم مالنا وعليهم ما علينا بما يفسح المجال واسعاً لامم علاقات قائمة على المساواة والتكافؤ والاحترام المتبادل بين المسلمين وغيرهم.

٥. الصحفة التي حررها النبي "صلى الله عليه وسلم" بعد الهجرة من مكة الى المدينة تضع اسس الدولة الاسلامية، فقد اعتبرت الصحفة غير المسلمين يتمتعون بكل حقوق المواطنة يتكافؤون مع المسلمين في الحقوق والواجبات ماداموا قابليين لمبدأ تعامل المسلمين معهم<sup>(١٨)</sup>. ان هذه الاراء والاجتهادات التي يمكن وصفها بالمعتدلة لا تنفي وجود عدد من المسائل التي لازالت تتبر النقاشه في الخطاب الاسلامي المعاصر والمتعلقة بمكانة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ولعل ابرز تلك المسائل نظام النمة والولاية:

١. نظام النمة.  
قبل البدء باستعراض الموقف الاسلامي المعاصر من هذه المسألة ان نقف على معنى وبيئة وظروف نشأة مفهوم النمة. اهل النمة اصطلاح يقصد به اهل الكتاب الذين تعااهدوا مع الدولة الاسلامية على ان يسكنوا داخل



الحقوق الأخرى<sup>(٧١)</sup>، كما يترتب عليه وجود تناولت بالدرجة داخل المجتمع الإسلامي لصالح المسلم لأن الدار داره والدولة دولته ولأن الإسلام - بحسب أحد الباحثين - يعلو ولا يعلى عليه<sup>(٧٢)</sup>.

اما التيار او الرأي الثاني في الخطاب الإسلامي المعاصر فإنه يرى أن صفة اهل الذمة الذي ابتدعه الفقهاء المسلمين فيها من الأساس الديني ما يضمن العدالة في تطبيق هذا المبدأ، ولكن واقعنا المعاصر يشهد اوضاعاً جديدة ويجري التأكيد فيها على مبدأ الديمقراطية التي تعتمد المساواة الكاملة بين المواطنين مما يتتجاوز نطاق مبادئ العدل والاحسان مع المخالفين، وبالتالي يدعى هذا الرأي الإسلامييين إلى تبني الحقوق السياسية لغير المسلمين في نصاعة وقوه لاسيمها وان المسلمين في عالم اليوم في حاجة لا كيدة لضمان حقوق الإنسان وكرامته التي قررها الخالق سبحانه وتعالى<sup>(٧٣)</sup>.

ويشير بعض الباحثين الإسلامييين إلى أن عقد الذمة ارتبط بمرحلة سابقة تختلف بظروفها عن المرحلة الحالية، ومن ثم لا بد من إعادة النظر في هذا الباب الفقيهي برمتها، فضلاً عن كون الذمة اصطلاحاً تاريخياً وليس ثابتاً دينياً وأخلاقياً وبالتالي يمكن الاستعاضة عنه بالرجوع إلى أساسيات المرجعية الإسلامية القائمة على قاعدة المسلاوة

ويشير التاريخ الإسلامي إلى أن هذا النظام قد انطوى على عدل وانصاف في العلاقة مع أصحاب الديانات الأخرى، حيث أشار العديد من الكتاب بنظام الذمة الذي نجح فيه الإسلام في توحيد شعوب من عروق مختلفة في مجتمع أخوي متسامح ما لم يستطعه أي دين آخر<sup>(٧٤)</sup>.

لقد ظل نظام الذمة سائداً في الدولة الإسلامية حتى قامت السلطنة العثمانية بالغائه رسمياً عام ١٨٥٦ استجابة للمتغيرات التي شهدتها العالم اذاك، اذ لم تعد الحرب التي تخوضها تلك السلطنة حرباً بين دار الإسلام ودار الحرب وإنما كانت حرباً تؤدي فيها المشاعر الوطنية دوراً واضحاً.<sup>(٧٥)</sup>

وأعاد الخطاب الإسلامي المعاصر اثاره هذه المسألة في إطار الجدل الدائر بشأن شكل الدولة هل هي علمانية أم دينية حيث انقسم هذا الخطاب إلى رأيين، يدعى اصحاب الرأي الأول إلى تطبيق نظام الذمة في كل زمان ومكان، مع التأكيد على أن حقوق الأقليات مكفولة إسلامياً، ويكون ارتباط غير المسلم بالدولة الإسلامية ارتباطاً ثقافياً وحضارياً عكس المسلم الذي يتمتع بالمواطنة الكاملة والمستوفى لشروطها<sup>(٧٦)</sup>.

ويترتب على هذا الرأي حرمان غير المسلم من الحقوق السياسية أو المساهمة في حكومة الدولة الإسلامية لأنهم رعايا غير مواطنين تحضنهم الدولة وتتوفر لهم كامل

التراث وكانت محكمة بازمنة  
وأوضاع اختلفت كثيراً عن عصرنا  
الحاضر.

**في هذا المجال**  
يسعى فهمي هويدي<sup>(٤)</sup> بعض الآيات  
القرآنية التي وردت بشأن أصحاب  
الاديان الأخرى والتي اتخذها البعض  
دليلاً على رفض الاسلام لولاية غير  
المسلم منها قوله تعالى "يا أيها الذين  
امنوا لا تخذلوا بطانة من دونكم"<sup>(٥)</sup>،  
وقوله تعالى "يا أيها الذين امنوا لا  
تتخذوا اليهود والنصارى اولياء"<sup>(٦)</sup>،  
ـ تتخذوا اليهود والنصارى اولياءـ  
ـ وقوله تعالى "لا يتخذ المؤمنون  
ـ الكافرين اولياء من دون المؤمنين  
ـ ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء  
ـ الا ان تتقوا منهم نقاوة ويدرككم الله  
ـ نفسه الى الله المصير"<sup>(٧)</sup>.

وبعد ان يستعرض الباحث  
ـ تلك الآيات وتفسيراتها يصل الى  
ـ نتيجة مفادها انه لا يوجد في تلك  
ـ الآيات ما يضع حداً على المسلمين  
ـ من غير المسلمين في تسيير شؤون  
ـ الدولة الاسلامية ومرافقها مستشهدًا  
ـ بمراحل من التاريخ الاسلامي ساهم  
ـ فيها غير المسلمين في مختلف  
ـ نشاطات الادارة الاسلامية<sup>(٨)</sup>.  
ـ مع ذلك يبقى الاشكال في  
ـ الخطاب الاسلامي المعاصر في تولي  
ـ المناصب الرئيسية في الدولة كرئاسة  
ـ البلاد ورئاسة الجهاز القضائي  
ـ وعضوية ورئاسة مجلس الشورى،  
ـ وستعرض فيما يلي الموقف من كل  
ـ وظيفة من تلك الوظائف:

ـ وعدم الاكراه في الدين، ولجعل مفهوم  
ـ المواطنة الذي يقتضي التكافؤ  
ـ في ميزان الحقوق والواجبات خاصة  
ـ بعد حلول شريعة التحرير محل شريعة  
ـ الفتح التي كانت تقوم عليها الدولة  
ـ الاسلامية التقليدية<sup>(٩)</sup>.

ـ يتضح من ذلك ان هذا الرأي  
ـ يدعوا الى التمييز بين المرجعية الدينية  
ـ العامة التي يتوجب الالتزام بها، وبين  
ـ الصياغات الفقهية التي تكون قابلة  
ـ للمراجعة والرفض والقول بما في ذلك  
ـ مفهوم النماء الذي يعتبر قيمة تاريخية  
ـ ليس لها اي وجه من وجوه الالزام  
ـ ويمكن بالتأني التخلص عنه وعن مسألة  
ـ الجزية واستبدال ذلك بالمواطنة  
ـ اصطلاحاً ومضموناً.

## ٢. الولاية:

ـ لا يقف امر الخلاف في  
ـ موضوع حقوق غير المسلم من  
ـ مواطني الدولة الاسلامية على مصطلح  
ـ اهل النماء، وانما يمتد الى قضية اكثير  
ـ اهمية وتعنى بها قضية الولاية وتولي  
ـ مسؤولية الواقع الرئيسية في الدولة.  
ـ الولاية لغة يراد بها اضفاء  
ـ الامر على الغير<sup>(١٠)</sup>، والقول بيان لا  
ـ ولاية لغير المسلم على مسلم يعني ان  
ـ لا يكون لغير المسلمين وضع رئاسة  
ـ في ادارة ما.

ـ وتتناول الخطاب الاسلامي  
ـ المعاصر هذه القضية محاولاً ازاله  
ـ الانقسام في التعامل مع النصوص  
ـ الشرعية، وفي التعامل مع تفاصيل  
ـ الاجتهادات الفقهية التي حفل بها

**-عضوية مجلس الشورى:**

اعاد الخطاب الاسلامي المعاصر احياء هذه القضية التي فصل فيها ابرز منظري الاسلام السياسي "ابو الاعلى المودودي" واعتبرها من المسائل المقصورة على المسلم كون التمثيل في الهيئات التشريعية مقصورا على المواطن المسلم الكامل المواطن<sup>(٨٤)</sup>.

واتجه الرأي الغالب في الخطاب الاسلامي المعاصر الى السماح بمشاركة غير المسلمين في المجالس التبابية طالما ان المجلس يعمل في اطار الشريعة وتحت رقابة هيئة من كبار الفقهاء مستقل تماما عن السلطتين التشريعية والتتنفيذية وتقوم بمهمة الرقابة على دستورية القوانين<sup>(٨٥)</sup>، هذا فضلا عن ان المانع الشرعي في هذه المسألة مفقود، وعليه يحق لكل مواطن يتمتع بالمواطنة الخاصة المشاركة في الهيئات التشريعية والتمثيلية بما في ذلك المرأة سواء كانت تتمتع بالمواطنة الخاصة او العامة<sup>(٨٦)</sup>.

ان تلك الاراء انما تتعلق في قبولها غير المسلم في عضوية مجلس الشورى من روبيتها لمجلس النواب باعتباره سلطة تشريعية تكميلية، كما تتعلق من روح الاسلام وبين التسامح الذي من الممكن ان يجعل تلك العضوية في المجالس التمثيلية مادامت الشروط الاخرى ممتدة، مع العلم ان نسبة غير المسلمين تبقى

**رئاسة الدولة الاسلامية: يكاد ينعقد الاجماع في الخطاب الاسلامي المعاصر على قضية اختصاص رئاسة الدولة الاسلامية بالمسلم وبالتالي لا يحق لغير المسلم تولي هذا المنصب الذي يتعلق بهوية الدولة وطبيعتها الاسلامية<sup>(٨٧)</sup>، مع الاشارة الى كون الوظائف في الاسلام ليست حقوقا للمواطن بقدر ما هي اعباء وتكاليف وان هذا الحصر لا يخل بالمساواة من ناحية الجوهر وان اخل بها من ناحية الشكل.**

ويبرر هذا الموقف على اساس ايديولوجي وعقيدي وعلى اساس انه لا يوجد نظام عقائدي سماوي او وضعي يصنع مقابلد امور البلاد في يد شخص لا يؤمن بهذا النظام.

**-القضاء: مازالت قضية تولي غير المسلم مسؤولية القضاء تتير الخلاف في الخطاب الاسلامي المعاصر، حيث يرفض البعض تولي غير المسلم تلك الوظيفة كونها في الاعم الاغلب ذات صبغة دينية الامر الذي يفترض بصاحبها ان يكون ملما بالشريعة الاسلامية<sup>(٨٨)</sup>، بينما يشير البعض الاخر بأن القاضي في زماننا لم يعد مجتهدا يستتبع الاحكام ويشرع، بل أصبح يطبق قانونا مكتوبا، فضلا عن ذلك لم يعد القاضي فردا وإنما صار عضوا في هيئة المحكمة وبالتالي بات حكمه قابلا للمراجعة من المحاكم الاعلى وهذا الامر بالذات يرفع تلقائيا شرط الاسلام فيمن يباشر القضاء<sup>(٨٩)</sup>.**

الشوري الإسلامية وداعي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما تمت مراعاة الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية او ما يعروف اليوم بالجيل الثاني من حقوق المواطن وذلك من خلال التأكيد على التكافل الاجتماعي باعتباره اساسا من اسس الدولة في الاسلام.

وفي هذا تأكيد على ان الاسلام قد تضمن مقومات مفهوم المواطنة وتطبيقاتها وان كان بمعطيات ومفاهيم مختلفة حتمها الخلاف الرئيسي في مستوى الاسناد المرجعي، في بينما تتاسس المنظومة الليبرالية على فكرة الحقوق الطبيعية، يستند الخطاب الاسلامي الى مرجعية اخلاقية ودينية تستعمل قاموسا اصطلاحيا دينيا.

وإذا كان الخطاب الاسلامي المعاصر قد تعرض الى قضية المواطنة وشروطها وواجباتها، فاننا لمسنا من خلال البحث وجود اختلافات في الرأي تستدعي بلورة مشروع اسلامي متكملا منتقا عليه يتضمن تحديدا واضحا لمعنى المواطنة وواجباتها ومتطلباتها وتمييز بين المرجعية الاسلامية العامة التي يتوجب الالتزام بها، وبين الصياغات القومية التي هي قابلة للمراجعة والقبول والرفض.

ضئيلة، وبالتالي لا يخشى منهم في عملية اتخاذ القرار، والاهم من ذلك، يعد قبولا غير المسلمين وسيلة لردع من يحاول النيل من الاسلام ومبادئه في هذه القضية.

"الختمة":

يتضح من هذه الدراسة ان المواطننة مفهوم تاريخي اخذ عبر العصور وتطور المجتمعات وتعذر الثقافات صورا وتعريفات عديدة، حتى استقر على صورته الحالية في المجتمعات المعاصرة باعتباره صفة تلحق بالفرد بسبب علاقته بالوطن، واصبحت مثلا اعلى يتمثل بالمشاركة السياسية بمعنى ان يكون للمواطن الحق في الاسهام - طبقا للدستور والقانون - في ممارسة السلطة العامة في بلده، هذا فضلا عن منظومة من عناصر ومقتضيات تجعل من الولاء للدولة مجرد استجابة موضوعية وضمانة حقه لتنمية امكانات النضال السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وادارة اوجه الاختلافديمقراطيا.

ويعود الفضل في مقاربة مفهوم المواطننة في الاسلام الى الفهم الاسلامي للوحدة الانسانية والمساواة في الحقوق والواجبات الى جانب مبادئ العدل والقسط والانصاف. في هذا الاطار تأتي تأكيدات الخطاب الاسلامي المعاصر على ان الحياة السياسية الاسلامية شهدت ظواهر عديدة للمشاركة السياسية جسدتها

## الهؤامش والمصادر

- (١٦) عبد الوهاب الأفندى-مناقشة، في الكوارى، مصدر سبق ذكره، ص. ٩٠.
- (١٧) انظر: وليد مبارك-في المصدر السابق، ص ٤٧ وكذلك: الكوارى، مصدر سبق ذكره، ص. ٣٧.
- (١٨) David Miller, *The Blakwed Encyclopedia of Political thought*, Coxford, U.K, New York: 1995, P. 74.
- (١٩) الكوارى، مصدر سبق ذكره، ص. ١٦.
- (٢٠) نفس المصدر، ص. ١٦.
- (٢١) للتفاصيل عن دور الديسان انظر: Canon Sydney, Christianity (London:Europapublications, 1970 ) . P. 16. P.17.
- (٢٢) د. صبحى المحمساتى، اركان حقوق الإنسان،(بيروت:دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص. ٩.
- (٢٣) د. نبيل احمد حلمى، حقوق الإنسان فى التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨٢/٦٨، ص. ٨٨.
- (٢٤) دجواه بشارة، مصدر سبق ذكره.
- (٢٥) د. مدثر عبد الرحيم الطيب، حقوق الإنسان بين المبدأ والتطبيق، (الخرطوم:دار الفكر، ١٩٦٨)، ص. ١٦.
- (٢٦) د. عدنان حسودى الجليل، نظرية الحقوق والحرريات العامة فى تطبيقاتها المعاصرة، (القاهرة:بن، ١٩٧٥)، ص. ١٢.
- (٢٧) جولدون، مصدر سبق ذكره، ص. ٩١.
- (٢٨) للتفاصيل انظر: د. سعيد ناصر، مصدر سبق ذكره، ص. ١٣٦.
- (٢٩) د. محمد طه بدوى، امهات الانكار السياسية وصداتها في نظم الحكم، الاسكندرية: بن، ١٩٥٧) ص ١١٧-١٢٣.
- (٣٠) الكوارى، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٩.
- (٣١) د. خالد الحروب، مبدأ المواطنة الفكر القومى العربى، من الفرد الى القومية الى
- (١) عبد الوهاب الأفندى، إعادة النظر في المفهوم التقليدى للجماعة السياسية فى الإسلام. مسلم أم مواطن؟، في على خلقة الكوارى-محررا، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠١)، ص. ٥٥.
- (٢) دجواه بشارة، المواطنة والانتماء (الإنترنت) [www.Rezgar.Com/debar/show.06/10/1423](http://www.Rezgar.Com/debar/show.06/10/1423).
- (٣) الان كورين، ما هي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية، ترجمة حسن قببيسي (بيروت، دار الساقى، ١٩٩٥)، ص. ١٤.
- (٤) روبرت أ. جولدوبن، الحقوق والمواطنة والسلوك الحضاري في: (داردس، بالفيلا-محررا). السلوك الحضاري والمواطنة، ترجمة سمير عزت نصار، (عمان:دار النصر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص. ٦٧.
- (٥) نفس المصدر السابق، ص. ٦٧.
- (٦) نفس المصدر السابق، ص. ٦٨.
- (٧) دمندر الشاوي، الاشتراك السياسي، (بغداد: منشورات العدالة، ٢٠٠١) ص. ٤٦.
- (٨) د. سعيد ناصر، المجتمع والسلطة في نظريات العقد الاجتماعي، ج ١ (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ١٩٩٦)، ص. ٣٤-٣٣.
- (٩) نقلًا عن: على خلقة الكوارى، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، بحث في الكوارى، مصدر سبق ذكره، ص. ٣٠.
- (١٠) نفس المصدر السابق، ص. ٣٠.
- (١١) نفس المصدر السابق، ص. ٣١.
- (١٢) نفس المصدر، ص. ٣١.
- (١٣) الان كورين، مصدر سبق ذكره، ص. ٩٤.
- (١٤) وليد مبارك-مناقشة- ليحث الكوارى، مصدر سبق ذكره، ص. ٤٧.
- (١٥) الكوارى، مصدر سبق ذكره، ص. ٣٨.

- (١٠) السيد صدر الدين القباني، علم  
السياسيّة: تجديد من وجهة نظر  
اسلامية (بيروت: الشركة العالمية للكتاب،  
١٩٩٧)، ص ١٧١.
- (١١) نفس المصدر، ص ١٧٣.
- (١٢) عبد الكريم الـنجفـيـ، الـبعـادـ العـالـمـيـةـ  
لـلـنظـرـيـةـ السـيـاسـيـةـ اـلـاسـلـامـيـةـ، مجلـةـ قـضاـياـ  
اسـلـامـيـةـ، العـدـدـ السـادـسـ/١٩٩٨ـ، صـ ١٤٠ـ.
- (١٣) نفس المصدر، ص ١٤١ـ.
- (١٤) نفس المصدر، ص ١٤١ـ.
- (١٥) نفس المصدر، ص ١٤٢ـ.
- (١٦) نفس المصدر، ص ١٤٢ـ.
- (١٧) القباني، مصدر سبق ذكره، ص  
١٧٧ـ.
- (١٨) د. عروس الزبير، مصدر سبق ذكره،  
ص ٢٢٤ـ.
- (١٩) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية  
٦٨ـ.
- (٢٠) الرأي للسيد محمد حسين فضل الله،  
نقلـاـ عنـ، محمد عبد الملك المتوكـلـ، الاسلامـ  
وـحقـوقـ اـلـاـنـسـانـ، فيـ بـرهـانـ خـلـيـونـ  
وـاخـزـرـونـ، حقوقـ اـلـاـنـسـانـ العـرـبـيـ،  
بيـرـوـتـ، مـرـكـزـ درـاسـاتـ الـوـطـنـ العـرـبـيـ،  
صـ ١٩٩٩ـ.
- (٢١) الغنوشي، مصدر سبق ذكره، ص  
٢٩٢ـ.
- (٢٢) نفس المصدر، ص ٢٩٣ـ.
- (٢٣) فهمي هويدى، وردت هذه العبارة في  
ملحق كتاب الموطنة الديمقراطية، مصدر  
سبق ذكره، ص ٢٩ـ.
- (٢٤) القباني، مصدر سبق ذكره، ص  
١٧٧ـ.
- (٢٥) د. عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين  
والمستأذنين في دار الإسلام، (بغداد:  
مطبعة جامعة بغداد، ١٩٦٣)، ص ٢٢ـ.
- (٢٦) فهمي هويدى، مواطنون لا نميون:  
موقع غير المسلمين في مجتمع  
المسلمين، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٥)  
ص ٢٠٥ـ.
- (٢٧) الفرد المواطن، الكواري، مصدر سبق ذكره،  
ص ١٠٣ـ.
- (٢٨) د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية  
وحقوق الإنسان ط٢، (بيروت: مركز دراسات  
الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٥٣ـ.
- (٢٩) Bernard Lewis, Islam and  
Liberal Democracy, نقلـاـ عنـ عبدـ الـوهـابـ الـافـنـدـيـ، مصدرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ، صـ ٥٥ـ.
- (٣٠) نفس المصدر، ص ٥٦ـ.
- (٣١) محمود شنلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة  
القاهرة: دار الشرق، ١٩٩٢ـ، ص ٢٥٢ـ.
- (٣٢) احمد الموصلى، جدلـاتـ الشـورـىـ  
وـالـديـمـقـراـطـيـةـ، المستـقـبـلـ العـرـبـيـ، العـدـدـ ٢٦٥ـ،  
صـ ٢٠٠ـ، ١٩٩١ـ.
- (٣٣) محمود شنلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة  
القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٢ـ، ص ٣٥٢ـ.
- (٣٤) (آل عمران: من الآية ٤) ١٠ـ.
- (٣٥) د. عروس الزبير، مفهوم المواطنة بين  
المحلية وعالمية الدين، في عبد الباسط عبد  
المعطي، محـرـرـاـ العـولـمـةـ وـالـتـحـولـاتـ  
الـجـمـعـيـةـ فيـ الـوـطـنـ العـرـبـيـ، الـطـرـابـسـ، دـارـ  
الـكـتـابـ الـجـدـدـيـ، ٢٠٠٠ـ، صـ ٢٢١ـ.
- (٣٦) عبد الوهاب الأفندى، مصدر سبق ذكره،  
ص ٥٦ـ.
- (٣٧) نفس المصدر، ص ٥٧ـ.
- (٣٨) جواد بشارة، مصدر سبق ذكرهـ.
- (٣٩) نفس المصدرـ.
- (٤٠) نفس المصدرـ.
- (٤١) د. عروس الزبير، مصدر سبق ذكرهـ، ص  
٢٢٣ـ.
- (٤٢) د. جواد بشارة، مصدر سبق ذكرهـ.
- (٤٣) راشد الغنوشي، الحريات العامة في  
الدولة الإسلامية (بيروت، مركز دراسات  
الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٢٩١ـ.
- (٤٤) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية ٧٢ـ.
- (٤٥) أبو الأعلى المؤودي، تدوين الدستور  
الإسلامي، (دمشق: دار الفكر، د.ت)، ص ٥٦ـ.

- (١٦) د. عروس الزبير، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- (١٧) ابراهيم البيومي غائم، الفكر السياسي للإمام حسن البنا، (القاهرة:دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٢)، ص ٢٨٠.
- (١٨) القباجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.
- (١٩) نظر، عرض الكتاب برئاسة لوس-الإسلام الاموي مجلة قضائياً دولية، العدد ٣٣٦، السنة السابعة ١٩٩٦/٦، ص ٧٨.
- (٢٠) عوني فرسخ، حول المسيحيين العرب، المستقبل العربي، العدد ١٩٩٧/٢٢٥.
- (٢١) ابراهيم البيومي غائم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.
- (٢٢) القباجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.
- (٢٣) إل تفف، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.
- (٢٤) د. فتحي عثمان، نقلًا عن الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.
- (٢٥) ومنهم محمد مهدي شمس الدين، محمد حسين فضل الله وسلمي انظرة المتأوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨-١٠٩.
- (٢٦) نفس المصدر السابق، ص ١٠٩.
- (٢٧) القرآن الكريم، سورة ال عمران الآية ١١٨.
- (٢٨) القرآن الكريم، سورة المائدah الآية ٥١.
- (٢٩) القرآن الكريم، سورة ال عمران، الآية ٢٨.
- (٣٠) نقلًا عن المتأوك، مصدر سبق ذكره، ص ١١١-١١١.
- (٣١) يوسف القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٤، ص ٧ وكذلك الغوثي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨ وكذلك عبد الكريم زيدان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.
- (٣٢) القرضاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
- (٣٣) الغوثي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.
- (٣٤) المودودي، حقوق أهل الذمة، (ب، ب، ب، ص ٣١).
- (٣٥) يذهب إلى هذا الرأي الغوثي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣. وإن كان برفض المسلمين غير المسلم رئاسة لطلب، انظر كذلك، عبد الكريم (زيدان) م س ذ، ص ٨٥.